

شرح كتاب الموطأ (للإمام مالك) لمعالي الشيخ د. سعد بن ناصر

الشثري الدرس-32

سعد الشثري

والان مع الدرس الثالث والعشرين. الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين اما بعد فلا زلنا في قراءة كتابي الموطأ للإمام مالك في كتاب الزكاة قال الامام مالك رحمه الله تعالى باب زكاة الركاز - [00:00:01](#)

والركاز هي الاموال التي يجدها الناس من اموال الجاهلية التي دفنوها روى عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب وعن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاسة الخمس - [00:00:40](#)

يعني يجب اخراج عشرين في المئة من الركاز والخمس هذا انما يجب مرة واحدة بخلاف بقية اموال الزكاة فانها تجب في كل سنة قال مالك الامر عندنا ان الركاز هو دفن يوجد من دفن الجاهلية - [00:01:03](#)

لم يطلب بمال ولم يتكلف فيه نفقة اذا كانت اموال الجاهلية قد اخرجت بدون تعب ولا كلفة ولا اموال فهي ركاز اما اذا اخرجت بتعب ومشقة واموال وتكلف عمل كثير - [00:01:31](#)

فقد وقع الاختلاف فيه ومذهب ما لك على انه ليس بركاز وانه من النقيدين ان كانا نقدا او من المعادن ان كان منها والقول الثاني بانه ركاز ما دام انه مال من اموال اهل الجاهلية - [00:01:54](#)

اما الذهب الذي يوجد في الارض ليس من اهل الجاهلية فهذا من المعادن قد تقدم الكلام عليه في اللقاء السابق ثم ذكر المؤلف قال باب ما لا زكاة فيه من الحلي - [00:02:19](#)

والمراد به الذهب والفضة وما مائلهما مما يتزين بلبسه والتبر وهو الذهب الذي لا زال على خامته الاولى لم يتم تخليصه من الشوائب والعنبر ولعل المراد بالعنبر نوع من انواع الاسماك - [00:02:38](#)

كبير يستفيد الناس منه وقد يؤخذ منه وقد يطلق اسم العنبر على السماء على الطيب الذي يؤخذ من بعض الحيوانات قال روى المؤلف عن ابن القاسم عن ابيه ان عائشة - [00:03:03](#)

كانت تلي بنات اختها او بنات اخيها يتامى في حجرها لهن الحلي فلا تخرجوا من حليهن الزكاة وروى عن نافع ان ابن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة - [00:03:26](#)

والقول بعدم وجوب الزكاة في الحلي هو مذهب مالك والشافعي واحمد وعند ابي حنيفة وجوب الزكاة في الحلي المعد للبس او العارية ولعل مذهب الامام ابي حنيفة ارجح في هذه المسألة - [00:03:49](#)

لعموم الدالة الدالة على ايجاد الزكاة في الذهب والفضة ولورود عدد من الاحاديث في السنن وغيرها يقوي بعضها بعضا تدل على ايجاب الزكاة فيها واما اقوال الصحابة فالقاعدة ان الصحابة اذا اختلفوا لم يحتج بقول بعضهم على بعضهم الاخر - [00:04:08](#)

قال مالك من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا ينتفع به في اللبس فان فيه الزكاة في كل عام وزكاته ربع العشر اثنين ونصف في المئة - [00:04:31](#)

اذا كان فوق النصاب قد تقدم معنا الكلام في النصاب واما التبر والحلي المكسور الذي يريد اهله اهله اصلاحه ولبسه فهذا قال هو بمنزلة المتاع لا زكاة فيه لان اساس البيت لا زكاة فيه. قال هذا مثله - [00:04:48](#)

قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا العنبر زكاة وذلك لان هذه السلع ليست من الاموال الزكوية فليست نقدا وليست عروض

تجارة ولا ماشية ولا حرث الا اذا نوى الانسان بيع هذه الامور - 00:05:16

فانه يجب عليه ان يزكيها لانها اصبحت من عروط التجارة بشرط ان يمضي عليها الحول قال المؤلف باب زكاة اموال اليتامى

والتجارة لهم فيها هل تجب الزكاة على صغير السن؟ هل تجب الزكاة في مال الصغير - 00:05:40

ومثله المجنون قال الجمهور ومنهم مالك والشافعي واحمد نعم لان الزكاة متعلقة بالمال قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وقال الامام

ابو حنيفة بعدم وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون - 00:06:01

ولعل قول مالك ومن وافقه بجنا ب الزكاة اقوى لظواهر النصوص قال مالك بلغني ان عمر اما بالنسبة للتجارة في اموال اليتامى فانه

من الامور المشروعة يدل عليه ان الله عز وجل - 00:06:20

امر الاولياء بالاحسان الى اليتامى ومن الاحسان اليهم الاتجار في اموالهم لكن بشرط ان يكون الاتجار يغلب على الظن سلامته قال

مالك بلغني ان عمر قال التجروا في اموال اليتامى لا تأكلها الزكاة - 00:06:45

وروى عن عبدالرحمن بن القاسم عن ابيه انه قال كانت عائشة تليني واخا لي يتيمين في حجرها. فكانت تخرج من اموالنا الزكاة قال

مالك بلغني ان عائشة كانت تعطي اموال اليتامى الذين في حجرها من يتجر لهم فيها - 00:07:09

وروى عن يحيى بن سعيد انه اشترى لبني اخيه يتامى في حجره مالا فبيع ذلك المال بعد بمال كثير قال مالك لا بأس بالتجارة في

اموال اليتامى لهم اذا كان الولي مأذونا - 00:07:28

عنده اذن من القضاء ولا ارى عليه ظلما يعني لو خسر المال بسبب هذه التجارة لم يجب عليها الظمان قال المؤلف باب زكاة الميراث

قال اذا هلك الرجل ولم يؤدي زكاة ما له - 00:07:43

فماذا يفعل به؟ قال الجمهور تؤخذ زكاة المال من التركة وتعطى للفقراء لان هذه ديون متعلقة بذمة الميت وقال ما لك انما تؤخذ من

الثالث فلو قدر ان الزكاة تجوز الثالث فلا يؤخذ الا مقدار - 00:08:04

الثالث والديون المقدمة على الوصايا حتى فيما يتعلق بالزكاة لانها دين لله قالوا هذا اذا وصى الميت باخراج الزكاة اما اذا لم يوصي

الميت باخراج الزكاة فالجمهور يقولون تخرج الزكاة من ماله - 00:08:28

لان الزكاة متعلقة بالمال وقال ما لك اذا لم يوصي الميت باخراج الزكاة فورثته بالخيار ان شاء واخرجوا وهذا احسن وان لم يخرجوا

لم يلزمهم ذلك ولعل قول الجمهور في هذا - 00:08:51

اقوى نعم يخرج عن السنوات الماضية كلها لانها دين في ذمته قال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجب على وارث زكاة

في مال حتى يحول عليه الحول - 00:09:10

وبداية الحول من ملك المال مم مالك ايه المال؟ وهنا مسألة هل ملك المال بوفاة الميت او ملكه بقسمة التركة قولان لهم ولاظهر انه

بالقسمة لانه قبل القسمة لم يتعين ما لكل وارث - 00:09:31

قال والسنة عندنا انه لا تجب على وارث في مال ورثه الزكاة حتى يحول عليه الحول لان من شروط ايجاب الزكاة مرور الحول قال

الامام مالك باب الزكاة في الدين - 00:09:56

الدين على نوعين دين لك ودين عليك فالدين الذي للانسان على غيره على نوعين اما ان يكون ديننا على معسر او مماطل فهذا قد وقع

الاختلاف فيه واظهر الاقوال انه - 00:10:12

يزكى عند قبضه لسنة واحدة والنوع الثاني دين على مليء باذل فهذا يزكى في كل سنة قال طائفة لا يزكيه حتى يقبضه. فيزكيه

للسنوات الماضية وقال اخرون بل يزكي كل سنة بسنتها - 00:10:39

ولعل هذا ثاني اقوام روى المؤلف عن ابن شهاب عن السائب ابن يزيد ان عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه

دين فليؤدي دينه حتى تحصل اموالكم فتؤدون منه الزكاة - 00:11:04

هذا في مسألة من كان عليه دين هل يخصم مقدار الدين مما لديه من الاموال مثال ذلك عنده في يده مئة الف وعليه دين لزيد

خمس مائة الف فهل نقول لا يجب عليه ان يزكي الا الخمسين الثانية - 00:11:22

او يزكي جميع المال والجمهور قالوا بانه تخصم الزكاة تخصم الديون من الوعاء الزكوي والظاهر انها لا تخصم وذلك لان الله يقول خذ من اموالهم صدقة وهو في يده مئة الف فوجب عليه ان يزكيها - [00:11:46](#)

فان قال قائل كيف يزكى المال مرتين؟ يزكيه الدائن ويزكيه المدين الدائن يزكي المال الذي في الذمة والمدين يزكي المال الذي في يده بدلالة ان الدائن قد تجب عليه الزكاة لما في ذمة المدين والمدين ليس في يده مال - [00:12:11](#)

ومن ثم لا ليس عليه زكاة كما لو استدان فتصرف بمال الدين ولم يبق في يده فتجب الزكاة على الدائن ولا تجب الزكاة على المدين فهما مالاان واثر عثمان الذي بين ايدينا - [00:12:39](#)

من اسباب الخلاف فانه قد استدل به الفريقان فمن قال بان الدين يحجب قالوا امره امر باداء الديون قبل الزكاة ومن قال بان الدين لا يحجب قال انه امره ان يعطي - [00:12:58](#)

ان يسدد الديون وان يعطيها للدائنين من اجل الا يوجب عليه زكاة اخرى. فانه قال من كان عليه دين فليؤدي دينه من اجل الا نطالبه باخراج الزكاة في هذا المال الذي في يده. وهذا القول يتوافق مع مقاصد الشريعة التي تسعى الى ابراء الذمم - [00:13:23](#)

ثم روى عن ايوب ان عمر ابن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلما يأمر برده الى اهله ويؤخذ زكاته لما مضى من السنين فهذا دين قد امر عمر - [00:13:51](#)

باخراج زكاته فيما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب الا يؤخذ منه الا زكاة واحدة فانه كان ظمار اي مالا غائبا لا يتمكن من اخذه فدل هذا على ان الديون على المعسرين والمماطلين - [00:14:08](#)

لا تجب زكاتها وانما تزكى اذا قبضت ثم روى عن يزيد ابن حليفة انه سأل سليمان ابن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله اعليه زكاة؟ فقال لا وهذا قول الجمهور كما تقدم - [00:14:29](#)

قال مالك الدين على ليس على صاحب الدين قال الدين لا اختلاف عندنا ان صاحب الدين لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد اذا قبضه زكاة - [00:14:49](#)

سنة واحدة فقط تقدم معنا من الخلاف في هذه المسألة ما تقدم قال وان لم يكن له ناظ غير الذي اقتضى من دينه يعني ليس لديه مال نقدي او بما نسيمه سيولة - [00:15:15](#)

غير ما استوفاه من الدين وكان المدين وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه ولكن ليحفظ عدد ما اقتضى يعني عدد الدين الذي اخذه - [00:15:40](#)

قال مالك والدليل على الدين يغيب اعواما ثم يستوفى ويؤخذ فلا يكون فيه الا زكاة واحدة ان المال غير المدار في عروض التجارة لا تجب زكاته الا في سنة بيعه - [00:16:00](#)

هذا هو مذهب الامام مالك وتقدم معنا ان الجمهور يقولون عروض التجارة فيها الزكاة سواء كانت مدارة او غير مدارة ومن ثم فان الاصل الذي بنى عليه المؤلف اصل مختلف فيه - [00:16:24](#)

فلا يصح له ان يبني عليه لانه لم يدل عليه دليل ولا اجماع قال مالك الامر عندنا فالرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين - [00:16:39](#)

فانه يزكي ما بيده من ناظ تجب فيه الزكاة واما اذا لم يكن عنده من العروض والنقد الا ما يفي بدينه فلا زكاة عليه عندنا لان الديون تحجب الزكاة في مذهب الجمهور - [00:16:58](#)

قال الامام باب باب زكاة العروض والمراد بها السلع التجارية سميت بهذا الاسم لانها تأتي وتزول وروى عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصر - [00:17:17](#)

يعني في المكان الذي يجتاز الناس فيه فيؤخذ عليهم بعض المال. كان على جواز مصر في زمان الوليد ابن عبد الملك وسليمان وعمر ابن عبد العزيز فذكر ان عمر كتب اليه ان ينظر من مر بك من المسلمين - [00:17:35](#)

فخذ زكاة اموالهم مما يديرون من التجارات من كل اربعين دينارا دينارا حتى تبلغ او ومقدار ذلك النصاب قال واما اهل الذمة فانهم

إذا مروا بك فخذ منهم نصف العشر جزية - 00:17:52

لأنهم يأخذون من أموال المسلمين ذلك واجعل النصاب نصف نصاب الزكاة في المسلمين ولكن اكتب لهم كتابا من أجل أن لا تؤخذ منهم هذه النسبة إلى سنة كاملة والجمهور على أن أهل الذمة - 00:18:21

يعشرون فيؤخذ منهم عشرة في المئة قال مالك الأمر عندنا فيما يدار من عروض التجارات أنه إذا صدق ما له ثم اشترى لاني أخرج زكاته ثم اشترى به عرضا سواء من بز أو رقيق - 00:18:50

ثم باعه قبل أن يحول عليه الحول فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه يعني من يوم أخرج زكاته في السنة الأولى وأنه إذا لم يبع ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض الزكاة - 00:19:13

هذا قول الإمام مالك في المال غير المدار تقدم أن الجمهور يخالفونه وإن الأرجح هو قول الجمهور قال مالك الأمر عندنا فالرجل يشتري بالذهب حنطة للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول أنه يجب عليه فيها الزكاة - 00:19:33

إذا بلغ ثمنها نصاب الذهب أو الفضة وليس هذا مثل عروض وليس هذا مثل الزروع والثمار لأنها تجب يوم حصادها ثم ذكر الإمام ما لك أن أصحاب التجارات ينبغي بهم أن يخصصوا يوما في السنة - 00:19:56

يحسبون فيه أموالهم فيزكونها قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم يتجر سواء ليس عليهم إلا صدقة واحدة في كل عام قال باب ما جاء في الكنز والاصل في لفظ الكنز الأموال العظيمة - 00:20:24

المخبأة وبعد ذلك جاء الشرع بجعل الكنز هو المال الذي لا تؤدي زكاته روى المؤلف عن عبد الله ابن دينار قال سمعت ابن عمر يسأل عن الكنز فقال هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة - 00:20:49

فما المال الذي تؤدي زكاته فليس عنده بكنز ولو كان قد خبأه ثم روى عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال من كان عنده مال لم يؤدي زكاته مثل له يوم القيامة - 00:21:14

شجاعا أقرع والشجاع المراد به الحية أو الذكر من الحيات وقوله أقرع أي أن رأسه ليس فيه شعر قيل بان الثعبان يمزع مال رأسه من الشعر من كان عنده مال لم يؤدي زكاة مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان - 00:21:32

حتى يمكنه يقول أنا كنزك قال المؤلف باب صدقة الماشية وذكر فيه كتاب عمر في الصدقة قد قسم عمر الماشية أو ذكر عمر من الماشية نوع نوعين. النوع الأول الأبل - 00:22:10

قد جعل النصاب فيها خمسا وكلما زادت خمسا فيها شاة الخمسة الأولى فيها شاة والخمسة الثانية فيها شاتان إلى أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض عمرها سنة - 00:22:36

فإذا بلغت ستا إذا بلغت خمسا وعشرين ففيها ابنة لبون لها سنة إذا بلغت أسف إذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمسا وثلاثين ففيها ابنة مخاض المخاض المراد به أن تكون أمها حاملا - 00:22:58

بحيث تحمل ببطن بعدها والمخاض لها سنة واحدة فإذا بلغت خمسا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون. وهي التي لها سنتان سميت بنت لبون لأن أمها أصبحت ترضع من بعدها - 00:23:27

إلى أن تبلغ ستين ففيها حقة لها ثلاث سنوات إلى خمس وسبعين ففيها جذعة لها أربع سنوات ثم بعد ذلك إلى تسعين ففيها بنت لبون إلى مئة وعشرين ففيها حقتان وهذا محل اتفاق بين الفقهاء - 00:23:52

فإذا زادت عن مئة وعشرين فقال الجمهور في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وقال مالك نستأنف الفريضة بحيث نجعل المية وعشرين هذي مستقلة وما زاد الخمسة الأولى فيها خمس - 00:24:14

فيها شاة والعشر فيها شاتان وهكذا ومذهب الجمهور أقوى لوروده في عدد من الأحاديث والآثار منها أثر الباب النوع الثاني من أنواع بهيمة الأنعام الماشية سائمة الغنم وقوله في سائمة الغنم فيه إشعار أن الزكاة لا تجب إلا في السائمة - 00:24:32

أما المعلوفة فلا زكاة فيها خلافا لما ورد عن الإمام مالك في هذه المسألة من إين أخذنا اشتراط السوم من قوله في سائمة الغنم فهذه إضافة والاضافة لها حكم الشرط - 00:24:55

عند الاصوليين والمراد بالسائمة هي التي ترعى اكثر الحول ولو كان معها علف يعطى مع والراعي لا تجب الزكاة في الغنم الا اذا بلغت اربعين ففيها حينئذ شاة الى ان تبلغ مئة وواحد وعشرين ففيها شاتان - [00:25:14](#)

الى ان تبلغ ثلاث مئة ففيها ثلاث شياه وبعض اهل العلم والا بلغ اذا بلغت اربع مئة ففيها اربع شياه وبعض اهل العلم قال بان الزكاة تكون اقل من هذا المقدار بحيث - [00:25:48](#)

كل مائة فيها شاة فاذا كانت ثلاث مئة وواحد ففيها اربع شياه وقول الجمهور اظهر لورود اثار في الباب منها اثر من هذا الاثر في الخبر انه يمنع من اخراج التيس وهو الذكر - [00:26:24](#)

والهريمة هي كبيرة السن وذات العوار وهي التي ترى بعين دون الاخرى الا اذا رأى الجابي جامع الصدقة ان ذلك خير للفقراء فانه يجوز له ان يقبل بها هل الخلطة تؤثر في الاموال الزكوية - [00:26:46](#)

او لا اما بالنسبة لبهيمة الانعام فانها مؤثرة وعلى ذلك لو كان عندي خمسون من الشياه وعندك خمسون من الشياه فجمعناهما كم المجموع مئة تنفيها شاة واحدة لو كانا متفرقين - [00:27:10](#)

لكان على كل خمسين شاة فيجب عليهم شاتان والقول بتأثير الخلطة هو مذهب الجمهور خلافا كثيرا من الحنفية حديث الباب يشهد بمذهب الجمهور فانه قال ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة. مما يدل على ان الاجتماع والتفرق مؤثر في الصدقة - [00:27:41](#)

واذا اخرج الشاة فانهما يتراجعان بحسب ما يملكانه اذا قدر واحد يملك ستين والآخر يملك اربعين فحين اذ على صاحب الستين ستين في المنة من الشاة المخرجة في الزكاة والآخر عليه اربعون في المنة - [00:28:09](#)

قال وفي الرقة المراد بها الفظة يعني يجب ان يزكيها بحيث اذا بلغت خمس اواق ففيه ربع العشر كم مقدار ربع العشر اثنين ونصف بالمئة اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والاخرة ويجعلنا واياكم هداة المهتدين هذا والله اعلم. وصلى الله على نبينا محمد - [00:28:31](#)